

مساهمة المصادر الداخلية والخارجية لقسم التجهيز في برامج الجماعات المحلية  
-دراسة تحليلية لحالة بلدية المسيلة للفترة (2015-2019)-

*The contribution of the internal and external sources of the  
Equipment Department to the programs of the local communities -  
An analytical study of the case of the M'Sila Municipality for the  
period (2015-2019)-*

د/ زروخي صباح<sup>1</sup> ، ط.د/ سالمى عبد الوهاب<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة المسيلة (الجزائر)، sabah.zerroukhi@univ-msila.dz

<sup>2</sup> جامعة المسيلة (الجزائر)، abdelwahab.salmi@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/08 تاريخ قبول النشر: 2021/11/09 تاريخ النشر: 2021/12/31

**الملخص:** تعد البلدية الخلية الأساسية للامركزية الإقليمية فهي تلعب دورا هاما في التكفل بحاجيات المواطنين وبالتالي فهي تلعب دورا رئيسيا في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، والشخص القائم على تسيير هذه البلدية هو رئيس المجلس الشعبي البلدي إذ يلعب دورا هاما وأساسيا في التنمية المحلية وذلك بحكم الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها كمثل للدولة والشعب في أن واحد، ولن يتأتى ذلك إلا برسم استراتيجية متوازنة ومتكاملة فهي التي تعبر بوضوح على الوضعية المالية والاقتصادية للبلدية وذلك بتحضير واعتماد الميزانية وتنفيذها بشكل جيد، وقد جاءت هذه الدراسة أساسا للإجابة على السؤال التالي: ما مدى مساهمة المصادر الداخلية والخارجية لقسم التجهيز في برامج بلدية المسيلة خلال الفترة (2015-2019)؟

**الكلمات المفتاحية:** الجماعات المحلية، ميزانية البلدية، قسم التجهيز، مصادر التمويل.

تصنيف JEL: H83, H61, G39, G30

**Abstract:** The municipality is the main cell of regional decentralization, as it plays an important role in ensuring the needs of the citizens, and therefore it plays a major role in various economic and social aspects, and the person in charge of running this municipality is the head of the Municipal People's Council as he plays an important and fundamental role in local development and This is due to the wide powers that he enjoys as a representative of the state and the people in one and one, and this will not be possible except by drawing up a balanced and integrated strategy, which clearly reflects the financial and economic situation of the municipality by preparing and approving the budget and implementing it well .This study came to answer the following question: **To what extent did the internal and external resources of the Equipping Department contribute to the programs of the M'Sila municipality during the period (2015-2019)?**

**Key words:** local authorities, municipal budget, equipment department, funding sources.

**Jel Classification Codes:** G30, G39, H61, H83.

\*المؤلف المرسل: زروخي صباح

## 1. مقدمة:

تعد الجماعات المحلية ركيزة أساسية في علم التنظيم الإداري باعتبارها تكريس لمفهوم اللامركزية الإدارية، التي تبتغي تحقيق مفهوم جواريه الإدارة وتقريبها من المواطن، كما أنها تشكل عنصر هام في تجسيد مفهوم الديمقراطية على أوسع نطاق، والديمقراطية التشاركية كغاية مطلوبة لتحقيق.

وتجسد البلدية والولاية مفهوم الجماعة المحلية في الجزائر وفقا لما نصت عليه الدساتير المختلفة في ظل الدولة، وكرسته القوانين المختلفة المسيرة لهاتين الهيئتين منذ الاستقلال، والتي حددت أطر تنظيمهما وآليات سيرهما وصلاحياتهما، تماشيا مع كل الظروف والتطورات التي عرفتها الجزائر.

تستعمل الجماعات المحلية مثلها مثل الدولة وثيقة الميزانية التي هي بمثابة الركيزة الإخبارية الرئيسية لمعرفة الوضعية المالية للجماعة المحلية، غير أن هذه الوسيلة تتميز بقواعدها في ميزانية الدولة من حيث الشكل المضمون التحضير التصويت والتنفيذ... الخ، مع العلم أن الجماعات المحلية لا يمكن لها من الناحية القانونية الحالية أن تحدد قواعد الميزانية ولا قواعد المحاسبة لأن ذلك يدخل في إطار القانون والنصوص التنظيمية، وتتعدد مصادر تمويل إيرادات ميزانية الجماعات المحلية لتشمل المصادر الذاتية وغير الذاتية.

وعلى هذا الأساس تهدف هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على السؤال التالي: ما مدى مساهمة المصادر الداخلية والخارجية لقسم التجهيز في برامج بلدية المسيلة خلال الفترة (2015-2019)؟

وكإجابة للسؤال الرئيسي تم وضع الفرضية الرئيسية التالية: "تساهم المصادر الداخلية لقسم التجهيز بنسبة ضئيلة في تمويل ميزانية بلدية المسيلة خلال الفترة 2015-2019"

وللإجابة على هذا السؤال تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور هي كالتالي:

- ❖ الإطار النظري والتنظيمي للجماعات المحلية؛
- ❖ الإطار النظري والمفاهيمي لميزانية البلدية؛
- ❖ دراسة تحليلية لمساهمة المصادر الداخلية والخارجية في برامج ميزانية بلدية المسيلة للفترة 2015-2019.

## 2. الإطار النظري للجماعات المحلية

تعتبر الجماعات المحلية النواة الأساسية في إدارة الدولة، حيث تهتم بشؤون المواطنين القاطنين في إقليم جغرافي معين ويكون بلدية أو ولاية، لذا سنتطرق في هذه الجزئية للإطار النظري للجماعات المحلية (الولاية والبلدية).

### 1.2 مفهوم الجماعات المحلية وأسباب الأخذ بها

#### 1.1.2 مفهوم الجماعات المحلية

تختلف الآراء حول مفهوم واحد للإدارة المحلية أو الجماعة المحلية تبعا لوجهة النظر أو الزاوية المنظور منها، ويمكن عموما إيراد التعريفات التالية:

هي المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف من الحكومة المركزية (القبيلات ، 2010، صفحة 18)؛

وحسب الفقه البريطاني فإنها مجلس منتخب تتركز فيه سلطات الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسؤولية أمام الناخبين ويعتبر مكملا لأجهزة الدولة (القبيلات ، 2010، صفحة 19)؛

تتم سلطة اتخاذ بعض القرارات الإدارية في مجالات معينة من السلطة المركزية إلى مجال مجالس محلية منتخبة؛

أما الفقه الفرنسي فيرى بأنها اصطلاح لوحدة محلية لإدارة نفسها بنفسها وأن تقوم بالتصرفات الخاصة بشؤونها (شنطاوي، 2002، صفحة 99)؛

هي أسلوب من أساليب الإدارة تقسم فيه الدولة إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية وتمثلها مجالس منتخبة تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية (شنطاوي، 2002، صفحة 100)؛

ويتبين مما سبق من تعريفات أن الإدارة المحلية عبارة عن هيئات محلية منتخبة مستقلة في عملها عن الجهات المركزية وتتمتع بالشخصية الاعتبارية وتعمل تحت إشراف الجهاز المركزي ورقابته، وذلك لتحقيق المصالح المحلية المتميزة عن غيرها من المصالح المتميزة في الدولة.

### 2.1.2. أسباب الأخذ بنظام الجماعات المحلية

أما كانت التسمية الجماعة المحلية أو الإدارة المحلية أو الإقليمية فالمعنى واحد، إذ أن ضرورة النشاط الاقتصادي وتميز حاجة كل إقليم أو جهة عن غيرها وخاصة متطلبات الوضع المكاني فرضت في الوقت الراهن تكريس الإدارة المحلية ومنحها الآليات القانونية لذلك، فمن مقتضيات التنظيم اللامركزي جاءت التطبيق المتمثل في الجماعات المحلية وهذا في ظل كل أنظمة الحكم سواء الأحادية الشكل أو الفيدرالية فالنظام اللامركزي يحقق متطلبات الوضع المحلي وهناك أسباب يمكن إجمالها كانت داعية لتطبيق صورة اللامركزية في شكل الإدارة المحلية أو الإقليمية وهو ما سنوضحه في النقاط التالية:

**اتساع دور الدولة الحديثة:** تطور وتوسع مهام الدولة الحديثة التي لم تعد تهتم بالأمن فقط أو ما يعرف بالدولة الحارسة، وتمدد هذا الدور إلى التدخل في شتى مناحي الحياة وإن كان بقدر إمكانات الدولة وقوتها الاقتصادية وهو ما جعل تحقيق حاجيات الأفراد والمجتمع، ككل وتعددتها وتنوعها يقتضي من السلطة المركزية تقسيم العمل في مجال الإدارة العامة (محيو ، 2002، صفحة 18).

**الاختلاف بين الجهات في الوطن:** تنوع وشساعة إقليم الدولة يؤدي بالضرورة إلى اختلاف طبيعة المشاكل والاحتياجات الخدمية لكل جهة على الأخرى إضافة إلى الخصوصية الناتجة عن التضاريس والمناخ والتركيب السكانية، كل هذه العوامل تجعل التكفل بإقليم أو جهة لها مميزات تختلف عن الأخرى يتم وفقا لهذا التميز والخصوصية، هذا الوضع استوجب على الدولة التوجه إلى تبني اللامركزية ممثلة في الجماعات المحلية التي تدير شؤونها وفقا لخصائصها وتميزها عن غيرها (بوضياف، 2015، صفحة 228).

### 2.2. تشكيل الجماعات المحلية

بالنظر إلى أهميتها كأسلوب من أساليب التنظيم الإداري في الدولة الحديثة فإن شكل الجماعة المحلية يختلف من نظام سياسي إلى آخر إلا أن أكثر الأشكال شيوعا هي التالية:

❖ **الإدارة المنتخبة:** وهو الشائع والمعروف عندنا في الجماعة المحلية الجزائرية وغيرها من الدول التي أخذت بهذا المبدأ، وهذا من منطلق تكريس الديمقراطية والتمثيل المحلي (قاسم ، 2000، صفحة 03)؛

- ❖ **مبدأ التعيين:** يرى أنصار هذا الاتجاه أن تكريس اللامركزية وتلبية احتياجات السكان المحليين لا يتطلب بالضرورة الانتخاب، بل يمكن ذلك عن طريق التعيين لأعضاء المجالس المحلية (شيهوب، 2005، صفحة 33)؛
- ❖ **مبدأ تشكيل الجماعة المحلية المختلط:** ومؤدى هذا المنظور أنه يمكن الأخذ بمبدأ الانتخاب وأن يكون الغالب مع تعيين أعضاء من قبل الإدارة ومبرراته أن المجالس المحلية بحاجة إلى إطارات مؤهلة وكفاءات عالية لا يمكن أن تأتي عن طريق الانتخاب.

### 3.2. التنظيم القانوني للجماعات محلية في الجزائر وصلحاياتها

سننظر في هذه الجزئية إلى تجسيد اللامركزية في الجماعات المحلية وهيئاتها وصلحاياتها.

#### 1.3.2. البلدية هيئاتها وصلحاياتها

تعتبر البلدية القاعدة الأساسية للامركزية الإدارية، وقد عرفتها المادة 16 من الدستور الجزائري المعدل لسنة 1996 على أنها الجماعة الإقليمية للدولة واعتبرتها نفس المادة بأنها الجماعة القاعدية.

وعرفتها المادة الأولى من قانون البلدية 10/11 المؤرخ في 2011/06/22 بأنها الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة. كما وضحت هذا التعريف المادة 02 من نفس القانون على أن البلدية هي قاعدة اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار لمشاركة المواطنين في تسير الشؤون العمومية، وتنشأ البلدية بقانون وتتمتع باسم ومقر رئيسي ويتم تغيير أو تحويل اسم البلدية أو مقرها بمرسوم (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 07، القانون رقم 11/10 مؤرخ في 2012-06-22 المتضمن قانون البلدية، العدد 37).

تتكون البلدية من هيئتين رئيسيتين هيئة المداولة ممثلة في المجلس الشعبي البلدي، هيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي بالإضافة إلى هيئة إدارية ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس البلدية (المادة 15 من قانون البلدية).

#### 2.3.2. الولاية هيئاتها وصلحاياتها

باعتبار الولاية هيئة أو مجموعة إدارية لامركزية إقليمية في النظام الإداري الجزائري وقد عرفتها المادة 16 من الدستور على أنها الجماعة الإقليمية للدولة.

كما عرفها قانون الولاية في مادته الأولى بأنها: الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وهي الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وهي فضاء لتنفيذ السياسات العمومية النظامية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون رقم 12/07 المؤرخ في 2012/02/21 المتعلق بالولاية، العدد 12).

ويدل ما جاء في التعريف على تمتع الولاية بالشخصية المعنوية المستقلة عن الهيئات المركزية وهي تعبير عن حقيقة عن النقاء المصالح الوطنية بالمحلية، وتتأشأ الولاية بقانون ويحدد اسمها وإقليمها ومقرها الرئيسي بموجب مرسوم رئاسي. وبهذا المدلول تعد الولاية أوضح مفهوم عن اللامركزية الإدارية النسبية وذلك لأنها تمثل مجموع مختلط بين الهيئة المنتخبة الممثلة في المجلس الشعبي الولائي والوالي والمسؤولين عن أجهزة الولاية المعينين والممثلين للدولة بإقليم الولاية (عوابدي ، 2009، صفحة 167).

يعتبر المجلس الشعبي الولائي الهيئة المنتخبة والعاكسة للامركزية في الولاية والممثلة للسكان انتخابيا، وهو تجسيد فعلي لمبدأ التمثيل الديمقراطي للإرادة الشعبية كما أنه أقرب لمعرفة احتياجات السكان الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (أوبختي و بن عزة ، 2014، صفحة 247).

وأدوات العمل لدى المجلس الشعبي الولائي تتم عن طريق اللجان (المادة 33 قانون الولاية) وهذه اللجان هي:

- ❖ لجنة التربية والتعليم والتكوين المهني؛
- ❖ لجنة الاقتصاد والمالية؛
- ❖ لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة؛
- ❖ لجنة الاتصال وتكنولوجيا الإعلام؛
- ❖ لجنة تهيئة الإقليم والنقل؛
- ❖ لجنة التعمير والسكن؛
- ❖ لجنة الري والفلاحة والغابات والصيد البحري؛
- ❖ لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والدينية والوقف والرياضة والشباب؛
- ❖ لجنة التنمية المحلية التجهيز والاستثمار والتشغيل.

ومن صلاحيات المجلس الشعبي الولائي أن يتداول فيما يلي (بوضياف، 2015، صفحة 10):

- ❖ الصحة العمومية، حماية الطفولة وذوي الاحتياجات الخاصة؛
- ❖ السياحة والإعلام والاتصال والترفيه والتعليم والثقافة؛
- ❖ التعليم العالي والتكوين الشباب والرياضة؛
- ❖ السكن والتعمير وتهيئة الهياكل القاعدية والاقتصادية والتنمية المحلية؛
- ❖ الفلاحة والري والغابات وحماية البيئة؛
- ❖ التراث الثقافي المادي وغيره.

كما أن له اختصاصات في مجالات أخرى تتمثل في التنمية الاقتصادية والهياكل القاعدية إعداد المخططات الخاصة بالتنمية على المدى المتوسط لتحديد الأهداف المسطرة وتحديد برامج التنمية وفي هذا الإطار يحدد المناطق الصناعية وإعادة تأهيلها وتقديم التسهيلات للمتعاملين فيما يخص العقار الصناعي ويساهم في إنعاش المؤسسات العمومية.

ففي الفلاحة والري: توسيع وترقية الفلاحة والتشجير وحماية البيئة والغابات والصحة الحيوانية، والمياه وتطهيرها (المواد 84 إلى 87 قانون الولاية)، أما في النشاط الثقافي والاجتماعي فيتولى المجلس الشعبي الولائي مهام متنوعة في هذا النشاط (المواد 93 إلى 99 قانون الولاية) وعلى الأخص تشجيع برامج السكن ووضع خطط لذلك ومحاربة البناء الهش وإعادة تأهيل الحظيرة العقارية والمحافظة على الطابع العمراني، تشجيع قطاع السياحة المحلي والتعريف به وتسويق المنتجات السياحية وإقامة المعارض والمهرجانات والملتقيات بهذا الخصوص، أما في مجال المؤسسات الولائية فيمكن للمجلس الشعبي الولائي أن ينشأ أو يستغل المصالح العمومية مباشرة أو بواسطة منح حق الامتياز (المواد 142 إلى 149 قانون الولاية)، وفي مجال المالية حيث من صلاحيات المجلس الشعبي الولائي التصويت والمصادقة على الميزانية الأولية والإضافية للولاية، ودراسة كل التخصيصات وطرح الأسئلة كما هو موضح في المواد 160 إلى 169 من قانون الولاية.

### 3. الإطار النظري والمفاهيمي لميزانية البلدية

تحتاج البلدية في إطار تنفيذها لمشاريع ومخططات التنمية المحلية إلى موارد مالية محلية، هذه الموارد المالية تصنف ضمن نفقات البلدية والتي تكون وفق برامج

وقواعد محددة مسبقا ولمدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة، وفي وثيقة يطلق عليها اسم ميزانية البلدية، لذا سنتطرق في هذه الجزئية إلى تعريف الميزانية ومكوناتها والمبادئ التي تقوم عليها وأنواعها.

### 1.3 تعريف ميزانية البلدية وخصائصها

#### 1.1.3 تعريف ميزانية البلدية

لقد عرفت ميزانية البلدية بأنها: المنهاج الحقيقي للإدارة المحلية التي تريد تطبيقه خلال سنة معينة، وهي تعكس بذلك الخطط والاتجاهات من أجل تحقيق احتياجات ورغبات المواطنين (عبد الحفيظ، صفحة 35).

كما تولى المشرع الجزائري تعريف الميزانية في قانون البلدية على أن ميزانية البلدية هي جدول تقديري للإيرادات والنفقات السنوية للبلدية، وهي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير المصالح البلدية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار، يحدد شكل ميزانية البلدية ومضمونها عن طريق التنظيم (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 176 من القانون رقم 10/11 المؤرخ بتاريخ 22 جويلية 2011، العدد 10، 2011).

" أما قانون الولاية فقد عرف ميزانية البلدية على أنها جدول التقديرات الخاصة بالنفقات والإيرادات السنوية بغية التسيير الحسن للنفقات العمومية السنوية للبلدية" (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 157 من القانون 12/07 المؤرخ في 2012/02/21 المتعلق بالولاية، العدد 12).

وعلى ضوء ما سبق فميزانية البلدية هي مجموعة الحسابات المالية التي تقيد لسنة ميلادية واحدة وتخص جميع الموارد المتاحة وجميع الأعباء التي يجب أدائها.

#### 2.1.3 خصائص ميزانية البلدية

يمكن تلخيص خصائص ميزانية البلدية فيما يلي:

**الميزانية عملية تقديرية:** أي هي جدول تقدير للإيرادات والنفقات السنوية تطبق على مرحلة مستقبلية، فهذا العمل التقديري يحدد النفقات المتوقعة بالتفصيل وكذلك الإيرادات التي يمكن تحصيلها لتغطية هذه النفقات خلال سنة مالية كاملة.

**الميزانية هي عملية ترخيص:** هي أمر بإذن أي أنه بمجرد المصادقة على الميزانية البلدية يتم صرف النفقات وتحصيل الإيرادات هذا ما يمكن البلدية من تسيير

مصالحها وممتلكاتها دون تجاوز التقديرات الموجودة في جدول الميزانية، وهي وثيقة تهدف إلى الترخيص بتحصيل الإيرادات وتسديد النفقات.

**الميزانية هي عمل ذو طابع إداري:** هي أمر متعلق بالإدارة والسير الحسن لمصالح البلدية التي لا تزيد نفقاتها على إيراداتها مما يشكل عجزا في الميزانية، إذ بواسطة الميزانية يمكن للجماعات المحلية من حسن تسيير مختلف مصالحها وتلبية حاجيات المواطنين.

### 2.3. محتوى ميزانية البلدية ومكوناتها

تحتوي ميزانية البلدية على شقين والمتمثلان في قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار، وهو ما نص عليه المشرع الجزائري من خلال قانون البلدية رقم 10/11، كما تتكون من إيرادات ونفقات.

#### 1.2.3. محتوى ميزانية البلدية

تشمل ميزانية البلدية قسمين هما: قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار، وينقسم كل قسم إلى إيرادات ونفقات تتوازن وجوبا، حيث يقتطع مبلغ من مداخل قسم التسيير يخصص لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار حسب ما جاء في المادة 151 من قانون البلدية: "كل قسم يحتوي على النفقات والإيرادات ويكون متوازنا إجباريا مع اقتطاع إجباري لـ 10 % على الأقل من قسم التسيير، مخصص لتمويل قسم التجهيز والاستثمار".

#### 1.1.2.3. قسم التسيير

يحتوي على توقعات لنفقات وإيرادات دائمة تسمح لرئيس المجلس الشعبي البلدي بالتسيير الحسن لجميع المصالح البلدية، حيث تنقسم نفقات التسيير إلى ثلاثة أصناف: نفقات إجبارية: مثل الأجور، النفقات الضرورية للمصالح، مثل: الهاتف وأدوات المكتب. والنفقات الاختيارية، مثل: الإعانات (بقليل و بيسار ، 2019، صفحة 110). ويشتمل قسم التسيير على الإيرادات والنفقات التالية:

#### الجدول رقم (01): الإيرادات والنفقات في قسم التسيير

النفقات	الإيرادات
-نفقات الأجور وتكاليف موظفي البلدية.	-محاصيل الموارد الجبائية.
-المساهمات المقررة.	-المساهمات التي تمنحها الدولة.
-نفقات صيانة الأموال المنقولة والعقارية.	-رسوم وأجور وحقوق الخدمات.

-صيانة الطرقات. -نفقات تسيير المصالح. -فوائد الديون، الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار.	-محاصيل وأملاك البلدية. -حصة الصندوق المشترك للجماعات المحلية. -نواتج استثنائية ونواتج الاستغلال.
--	---

Source : (RAHMANI, 2002, p. 36).

### 2.1.2.3. قسم التجهيز والإستثمار

يعمل قسم التجهيز والاستثمار على تمكين رئيس المجلس الشعبي البلدي من الحفاظ على أموال البلدية، سواء العمومية أو الخاصة، المنقولة أو العقارية، عن طريق الاستهلاك أو الزيادة فيها عن طريق الاقتناءات أو الاتفاقات الجديدة. كما يسمح له من جهة أخرى بوضع خطة للتدفقات المالية، القروض، الإعانات والهبات بينه وبين الأطراف الأخرى. حيث أن هناك صلة بين قسمي ميزانية البلدية يظهر من خلال التمويل الذاتي أو ما يسمى بالاقتطاع من أجل نفقات التجهيز العمومي (رحماني ، 2003، صفحة 41).

ويشتمل قسم التجهيز والإستثمار على ما يلي:

الجدول رقم (02): الإيرادات والنفقات في قسم التجهيز والإستثمار

النفقات	الإيرادات
-الأعباء الخاصة بالاستهلاك العمومي. -نفقات التجهيز العمومي. -نفقات المساهمة برأس مال على سبيل الاستثمار.	-الاقتطاعات الحاصلة من إيرادات التسيير. -حصة البلدية من الصندوق المشترك للجماعات المحلية. -فائض المصالح العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري. -إعانات الدولة في إطار برامج التنمية المحلية. -محاصيل القروض وتخصيصات الدولة والولاية. -المساهمات والمساعدات، الهبات والوصايا.

المصدر: (رحماني ، 2003، صفحة 37).

### 2.2.3. مكونات ميزانية البلدية

إن ميزانية البلدية تتكون من نفقات تستخدمها البلدية في تحقيق الأهداف التي ترمي إليها ومن إيرادات التي تمثل المداخل المتنوعة وسنوضحها فيما يلي:

#### 1.2.2.3. النفقات العامة

تعرف النفقات العامة بأنها مبلغ من المال يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامة. حيث أن النفقات العامة تحكمها ثلاث قواعد تتمثل

في: إستهداف النفقة العامة لإشباع حاجة عامة، الإقتصاد، الموافقة من السلطة التشريعية، وتنقسم النفقات إلى نفقات عادية وغير عادية، ونفقات إختيارية وإجبارية.

### 2.2.2.3. الإيرادات العامة

هي مجمل مداخيل البلدية وتنقسم إلى إيرادات مالية ذاتية وإيرادات مالية خارجية:

إيرادات مالية ذاتية: تعرف بأنها عملية توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص أو عام، أي هي إمكانية المؤسسة أو الهيئة تمويل نفسها بنفسها من خلال نشاطاتها المختلفة والموارد الذاتية للبلدية تتمثل في:

المداخيل الجبائية والرسوم ومداخيل الممتلكات والاستثمارات وهي المداخيل غير الجبائية. إيرادات مالية خارجية: بما أن مصادر التمويل الذاتي لا تكفي لتغطية الحاجات الضرورية فبالتالي تم اللجوء إلى إعانات السلطة المركزية أو الحصول على قروض، فالإعانات الحكومية للبلديات بقيت وستبقى موردا هاما في دعم البلديات ماليا، خاصة فيما يتعلق بعمليات التجهيز والاستثمار.

## 4. دراسة تحليلية لمساهمة المصادر الداخلية والخارجية لقسم التجهيز في برامج بلدية المسيلة (2015-2019)

### 1.4. دراسة مصادر تمويل برامج التجهيز في ميزانية البلدية

تتنوع مصادر تمويل قسم التجهيز بميزانية بلدية المسيلة، حيث هناك فوائض المرحلة للمشاريع لسنوات سابقة والاقنتطاع من إيرادات التسيير والإعانات وغيرها كما يبينها الجدول الموالي:

جدول رقم (03) يبين مصادر تمويل قسم التجهيز لبلدية المسيلة للفترة 2015-

2019

السنة	الفانض المرحل(ح060)	تزيويدات(ح10)	مساهمة الغير في أشغال التجهيز (ح14)	أملاك عقارية ومنقولة(ح24)	مجموع إيرادات التجهيز
2015	2 340 439 572	446 782 369	165 000	6 350 278	2 793 737 220
2016	2 558 621 377	155 105 612	165 000	6 350 278	2 720 242 267
2017	2 132 302 657	119 465 711	165 000	6 350 278	2 258 283 646
2018	1 667 723 422	163 425 674	165 000	6 350 278	1 837 664 376
2019	1 266 542 879	179 856 498	165 000	6 350 278	1 452 914 656

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية المسيلة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن:

➤ **الفائض المرحل (ح060):** يمثل مجموع البرامج والمشاريع المسجلة خلال الفترات السابقة أو بواقى الانجاز لها، حيث تجمع في الفائض المرحل ثم يعاد تسجيلها حسب برنامجها.

➤ **تزويدات (10)** ويضم حسابين:

▪ **الاققطاع من إيرادات التسيير (ح100):** حيث تقتطع نسبة من إيرادات التسيير والمتمثلة في إيرادات الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة كل سنة، ونسبة الاقطاع تحدد سنويا بقرار مشترك بين وزارة المالية ووزارة الداخلية والجماعات المحلية، وحاليا تقدر نسبتها بـ 10%.

▪ **إعانات (ح105):** ويتمثل في إعانات الدولة (مخططات البلدية للتنمية) وإعانات الولاية، وصندوق الضمان والتضامن المشترك للجماعات المحلية.

➤ **أما مساهمة الغير في أشغال التجهيز (ح14) والأموال العقارية والمنقولة (ح24)** فهي تعتبر مشاريع عاجزة (إيرادات عاجزة) حيث سجلت في ميزانية البلدية على أساس إعانات بمقررات تسجيل خلال سنوات ماضية ولم تتحقق هاته الإيرادات. لذا فإن دراستنا ستقتصر على إيرادات الفائض المرحل وإيرادات التزويدات.

#### 1.1.4. تحليل الفائض المرحل

سنحاول دراسة تطور الفائض المرحل خلال فترة الدراسة وواقع مساهمته في تمويل إيرادات التجهيز لبلدية المسيلة.

**جدول رقم (04): تطور الفائض المرحل ومساهمته في إيرادات التجهيز لبلدية المسيلة**

#### خلال الفترة 2015-2019

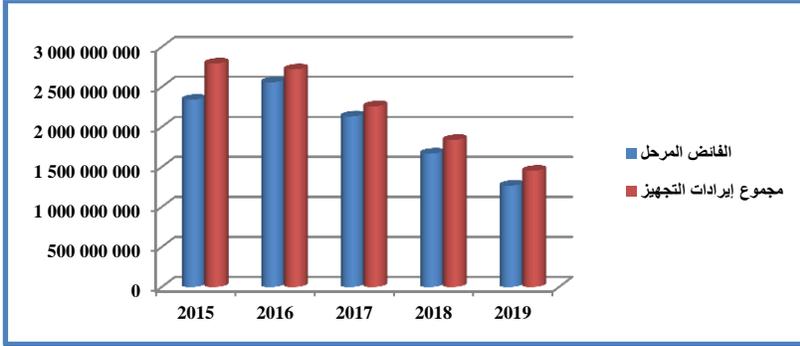
السنة	الفائض المرحل(ح060)	مجموع إيرادات التجهيز	نسبة الفائض المرحل لمجموع إيرادات التجهيز	نسبة نمو الفائض المرحل (%)
2015	2 340 439 572	2 793 737 220	83,77	-
2016	2 558 621 377	2 720 242 267	94,06	9,32
2017	2 132 302 657	2 258 283 646	94,42	-16,66
2018	1 667 723 422	1 837 664 376	90,75	-21,79
2019	1 266 542 879	1 452 914 656	87,17	-24,06

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية المسيلة.

ولتوضيح ذلك يمكننا إجراء مقارنة لتبيان مساهمة الفائض المرحل في مجموع

إيرادات التجهيز لبلدية المسيلة للفترة محل الدراسة في الشكل الموالي:

شكل رقم (01): بين مدى مساهمة الفائض المرحل في إيرادات التجهيز لبلدية المسيلة  
للفترة 2015-2019



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04.

من خلال الجدول رقم 04 والشكل رقم 01 نلاحظ أن الفائض المرحل يمثل نسبة كبير في تمويل إيرادات التجهيز وبرامج الميزانية حسب المواد، حيث تمثل نسبته خلال فترة الدراسة في مجال [83,77%-94,42%] كما أن للمجلس الشعبي البلدي الحرية في تجميع بواقي أو تجميع أو إلغاء مشاريع وإنشاء مشاريع جديد بعنوان السنة المالية للعملية بمداولة، حيث بلغت نسبة الفائض المرحل أعلى مستوى لها خلال سنة 2016 بنسبة 94,06% وسنة 2017 بنسبة 94,42% وسبب ارتفاع نسبة مساهمته في مجموع الإيرادات هو الانخفاض في مجموع إيرادات التجهيز.

كما أن نسبة الفائض المرحل ارتفعت سنة 2016 بنسبة 9.32% ثم قابلها انخفاض في السنوات الموالية بنسب 16,66%، 21,79%، 24,06% على الترتيب وهذا راجع للأسباب التالية:

- ❖ استهلاك إيرادات العمليات المسجلة في الميزانية وانجازها.
- ❖ استهلاك إيرادات الاقتطاع لإيرادات التجهيز والاستثمار للعمليات المسجلة خلال السنة المالية الخاصة بها.

#### 2.1.4. تحليل إيرادات التزويدات

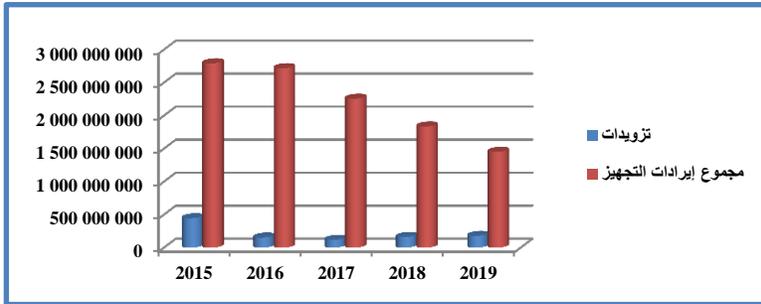
سنحاول دراسة تطور إيرادات التزويدات (ح10) وواقع مساهمته في تمويل إيرادات قسم التجهيز لبلدية المسيلة خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (05) يبين تطور إيرادات التزويدات ومساهمته في إيرادات التجهيز لبلدية  
المسيلة خلال الفترة 2015-2019

السنة	تزويدات (ح10)	مجموع إيرادات التجهيز	نسبة التزويدات لمجموع إيرادات التجهيز (%)	نسبة نمو التزويدات (%)
2015	446 782 369	2 793 737 220	15,99	-
2016	155 105 612	2 720 242 267	5,70	-65,28
2017	119 465 711	2 258 283 646	5,29	-22,98
2018	163 425 674	1 837 664 376	8,89	36,80
2019	179 856 498	1 452 914 656	12,38	10,05

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية المسيلة.  
ولتوضيح ذلك يمكننا إجراء مقارنة لتبيان مساهمة إيرادات التزويدات في مجموع  
إيرادات التجهيز لبلدية المسيلة للفترة محل الدراسة في الشكل الموالي:

شكل رقم (02): مدى مساهمة إيرادات التزويدات في إيرادات التجهيز لبلدية المسيلة  
للفترة 2015-2019



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05.  
من خلال الجدول رقم 05 والشكل رقم 02 يتضح أن نسبة مساهمة إيرادات  
التزويدات في مجموع إيرادات التجهيز تتمثل في مجال خلال فترة الدراسة [05,29%-  
15,99%]، وهذا المجال رغم انخفاض نسبه، إلا أنه ليس معيار للمقارنة وهذا راجع  
للزيادة في الفائض المرحل والذي يمثل إيرادات سابقة لمشاريع تنموية لم يتم تجسيدها في  
أرض الواقع.

كما أن أعلى نسبة لإيرادات التزويدات مقارنة بمجموع إيرادات التجهيز كانت في  
سنة 2015 بنسبة 15,99%، ثم انخفضت في السنتين 2016 و 2017 بنسبة 5,70%

و 05,29% على الترتيب ثم ارتفعت نسبة تمويلها للإيرادات خلال السنتين 2018 و 2019 بنسبة 08,89% و 12,38% على الترتيب.

وبالرجوع لدراسة تطور نمو الإيرادات نلاحظ أنها انخفضت بنسبة كبيرة سنة 2016 حيث كان مقدار الانخفاض يقدر بـ -65,28%، ثم انخفضت نسبة نموها سنة 2017 بنسبة -22,98% وأسباب هذا الانخفاض راجع إلى:

- ❖ انخفاض إيرادات التسيير وخاصة إيرادات الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة التي تحسب منها نسبة الاقتطاع لإيرادات التجهيز والاستثمار.
- ❖ تقليص البلدية لنسبة الاقتطاع إلى حدودها الدنيا والمقدرة بـ 10% منذ سنة 2016.
- ❖ تقليص الدولة للإعانات وخاصة برامج مخططات البلدية للتنمية التي كانت موجهة للبلديات بسبب انخفاض أسعار البترول.
- ❖ انخفاض إعانات صندوق الضمان والتضامن المشترك للجماعات المحلية بسبب ازدياد عدد البلديات العاجزة على مستوى الوطن.

أما خلال السنتين 2018 و 2019 كانت هناك نسبة نمو ايجابية بنسبة 36,80% و 10,05% على الترتيب وهذا راجع للزيادة في حاصل الإيرادات الجبائية في قسم التسيير.

وللتفصيل أكثر سنحاول دراسة إيرادات التزويدات في الجدول الموالي:

**جدول رقم (06) يبين مساهمة الاقتطاع من إيرادات التسيير والإعانات في إيرادات**

**التزويدات لبلدية المسيلة خلال الفترة 2015-2019**

السنة	الاقتطاع من إيرادات التسيير (100ع)	النسبة %	إعانات (105ع)	النسبة %	المجموع=تزويدات (10)
2015	365 297 599	81,76	81 484 769	18,24	446 782 369
2016	114 507 237	73,83	40 598 375	26,17	155 105 612
2017	96 200 000	80,53	23 265 711	19,47	119 465 711
2018	87 617 415	53,61	75 808 258	46,39	163 425 674
2019	100 467 674	55,86	79 388 823	44,14	179 856 498

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية المسيلة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الاقتطاع من إيرادات التسيير يمثل أكبر نسبة في مساهمة تمويل التزويدات في حدود مجال ما بين [53,61%-81,76%] أما

المجال المتبقي فهو يمثل مساهمة مختلف الإعانات، حيث بلغت نسبة المساهمة في سنة 2018 للاقتطاع من إيرادات التسيير لأعلى المستويات بـ 81,76%، وهذا راجع لارتفاع إيرادات التسيير (الإيرادات الجبائية)، كما أن نسبة الاقتطاع من إيرادات التسيير قبل سنة 2016 تمثل نسبة أكبر من الحد الأدنى والمقدر بـ 10%، وخلال الفترة 2017-2019 أصبحت نسبة الاقتطاع تقدر بـ 10% (الحد الأدنى)، ثم انخفضت نسبة المساهمة في سنة 2016 وأصبحت تقدر بـ 73,83% وارتفعت في سنة 2018 بنسبة بـ 80,53% ورغم هذا الارتفاع في النسبة بالمقارنة بمجموع إيرادات التوريدات إلا أن إيراده في انخفاض بسبب الانخفاض الحاصل في قسم التسيير في إيرادات الضرائب المباشرة والغير المباشرة، وفي السنتين الأخيرتين فكانت على الترتيب بـ 53,61% و 55,86% على الترتيب.

أما بالنسبة لمساهمة الإعانات فكانت في حدود مجال ما بين [18,24%-46,39%]، وسنحاول دراسة مختلف الإعانات التي تحصل عليها بلدية المسيلة خلال فترة الدراسة في العنصر الموالي.

#### 3.1.4. دراسة أنواع الإعانات المقدمة لبلدية المسيلة في ميزانية التجهيز

تنوع الإعانات (ح105) المقدمة لبلدية المسيلة المقدمة لها خلال فترة الدراسة بين إعانات الدولة وإعانات الولاية وإعانات صندوق الضمان والتضامن المشترك للجماعات المحلية وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (07): يبين أنواع إعانات قسم التجهيز لبلدية المسيلة خلال الفترة

2015-2019

إعانات (ح105)						
السنة	إعانات الدولة (مخططات البلدية للتنمية PCD)	النسبة من مج الإعانات %	إعانات صندوق الضمان والتضامن	النسبة من مج الإعانات %	إعانات الولاية	النسبة من مج الإعانات %
2015	37 275 669	45,75	32 531 872	39,92	0	0,00
2016	18 421 147	45,37	0	0,00	10 500 000	25,86
2017	11 588 483	49,81	0	0,00	0	0,00
2018	53 652 231	70,77	4 178 800	5,51	6 300 000	8,31
2019	59 911 596	75,47	0	0,00	7 800 000	9,83

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية المسيلة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن بلدية المسيلة تحصل على تشكيلة من مصادر التمويل الخارجية في ميزانية التجهيز الخاصة بالتنمية المحلية وهي:

- ❖ إعانات الدولة والمتمثلة في مخططات البلدية للتنمية والتي تمثل أكبر نسبة في الإعانات حيث كانت تساهم بنسبة 45.75% سنة 2015 و 45.37% في 2016 و 49.81% خلال سنة 2017. ورغم تقارب نسب مساهمتها إلا أن إيرادات تمويلها في انخفاض بسبب انخفاض أسعار البترول، ثم ارتفعت مساهمتها في السنتين 2017 و 2018 بـ 70,77% و 75,47% على الترتيب.
- ❖ إعانات صندوق الضمان والتضامن المشترك للجماعات المحلية الخاصة بقسم التجهيز كانت في سنتي 2015 بنسبة 39,92% و 2018 بنسبة 5,51% من مجموع الإعانات المقدمة لبلدية المسيلة، وأسباب ضعف تمويله لقسم التجهيز خلال فترة الدراسة هو المسؤولية الكبيرة الموجهة إليه في قسم التسيير في إعادة توازن ميزانيات الجماعات المحلية، والمشاكل الكبيرة التي عاناها في الفترة الأخيرة في تزايد عدد البلديات العاجزة وصعوبة تمويلها.
- ❖ إعانات الولاية وتمثلت في مساهمتها بنسبة 25,86% سنة 2016 و 8,31% سنة 2018 و 9,83% سنة 2019. وعادة إعانات الولاية تقدم للبلديات الضعيفة المتواجدة على مستوى الولاية، وبلدية المسيلة من البلديات التي في وضعية مالية جيدة مقارنة ببلديات الولاية.

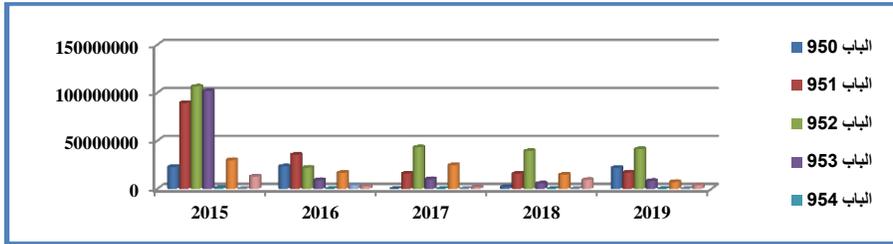
#### 2.4. مساهمة مصادر التمويل في برامج التجهيز

سنحاول التعرف على أهم الأبواب الخاصة ببرامج البلدية، ومدى مساهمة التوريدات (ح 10) في كل باب منها حسب البرنامج المسطر للمجلس الشعبي البلدي لكل سنة على حدا خلال فترة الدراسة، دون دراسة الفائض المرحل (ح 060) لأنه ما هو إلى إيرادات مشاريع أو بواقي انجاز من مشاريع لسنوات سابقة (إيرادات غير مرتبطة بالسنة المالية الحالية)، أما الاقتراع من إيرادات التسيير (ح 100) والإعانات (ح 105) فهي تخص السنة المعنية، كما أن الدراسة لا تأخذ في الحسبان الإعانات (ح 105) المسجلة في الباب 971 حركة المديونية والدائنية والمقدرة بـ 1211209 دج لأنها مشاريع عاجزة (إيرادات سجلت ضمن الميزانية ولم تتحقق منذ أكثر من 15 سنة)، وتبقى تظهر في الميزانية.

## 1.2.4. مساهمة المصادر الداخلية (الذاتية) في برامج التجهيز

المصادر الذاتية تتمثل في إيرادات الضرائب المباشرة وغير المباشرة المقطعة من قسم التسيير إلى قسم التجهيز وهي الاقتراع من إيرادات التسيير (ح 100). كما يمكن دراسة تطور مدى تمويل المصادر الداخلية لكل برنامج خلال فترة الدراسة، وإجراء مقارنة ما بين مختلف البرامج في الشكل الموالي:

شكل رقم (03): بين مدى مساهمة المصادر الداخلية (الذاتية) في برامج التجهيز لبلدية المسيلة للفترة 2015-2019



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم (01).

من خلال الملحق رقم (01) والشكل رقم 03 نلاحظ أن الإيرادات الداخلية (الذاتية) انخفضت ابتداء من سنة 2016 بسبب تقليص نسبة الاقتراع في قسم التسيير إلى حدودها الدنيا والمقدرة بـ 10% من جهة، واستمرار انخفاض الضرائب المباشرة وغير مباشرة من جهة ثانية.

كما أن أكبر تخصيص في الإيرادات المرصودة كان لباب الشبكات المختلفة والمتمثلة في الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب، وهذا راجع لإعادة تجديد مختلف الشبكات، وكذا الزيادة في عدد المحلات السكنية ما يتطلب تسجيل برامج جديدة تساهم في التنمية المحلية، كما يحتل برنامج الطرق حيزا كبيرا ضمن مجال التنمية البلدية المسيلة حيث يحتل المرتبة الثانية في الجانب التنموي، وكذا باب التعمير والإسكان والخاص بتهيئة الشوارع المختلفة بإقليم البلدية.

كما أن بلدية المسيلة في كل سنة مالية تقوم بتسجيل مشاريع استثمارية في باب البناء والتجهيزات الإدارية لإنجاز عقارات ومباني غير منتجة للمداخل كالفروع البلدية والملاحق الإدارية التابعة لها من أجل توفير خدمات لسكانها، كما أنها تساهم بشكل كبير في التجهيزات المدرسية والرياضية والثقافية وخاصة العدد الكبير في المدارس الابتدائية

بالبلدية (76 مدرسة ابتدائية) وما ينجر عنها من نفقات في الترميم والصيانة، وإنجاز وترميم الملاعب البلدية في الشق الرياضي منه.

أما باب التجهيزات الصحية والاجتماعية فهو ليس من أولويات البلدية وذلك باعتبار أن أغلب المرافق الصحية تابعة لمديرية الصحة، أما قاعات العلاج التابعة للبلدية فهي منجزة قبل فترة الدراسة.

إن تمويل مختلف أبواب برامج التجهيز لبلدية المسيلة خلال فترة الدراسة أكبر من 50% من مصادرها الداخلية، حيث كانت نسب التمويل في حدود مجال:

- ❖ [73,78%-100%] لباب البناء والتجهيزات الإدارية (الباب 950).
- ❖ [45,48%-96,48%] لباب الطرق (الباب 951).
- ❖ [23,34%-70,35%] لباب الشبكات المختلفة (الباب 952).
- ❖ تمويل 100% لباب التجهيزات الصحية والاجتماعية (الباب 954) سنة 2015.
- ❖ [72,20%-100%] لباب التعمير والإسكان (الباب 956).
- ❖ تمويل 100% لباب التجهيز الصناعي والحرفي والسياحي (الباب 957) سنة 2016 فقط
- ❖ تمويل 100% لباب المصالح الصناعية والتجارية (الباب 958) خلال فترة الدراسة.

أما باب التجهيزات المدرسية والرياضية والثقافية (الباب 953) فبلدية المسيلة تساهم من مصادرها الداخلية في حدود مجال [18,24%-46,39%]، وهذا ما يفسر أن الدولة تساهم بشكل كبير في تقديم إعانات خاصة بإنجاز قاعات تدريس بالمدارس الابتدائية وصيانتها، وإنجاز وصيانة المطاعم المدرسية.

من خلال ما سبق يتضح أن بلدية المسيلة تعتمد بشكل كبير على المصادر الداخلية في تمويل مشاريعها في قسم التجهيز في برامجها التنموية.

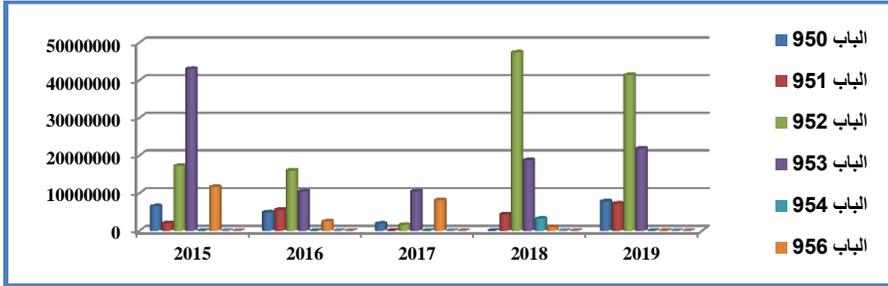
#### 2.2.4. مساهمة المصادر الخارجية في برامج التجهيز

تعتبر إعانات الدولة والمتمثلة في مخططات البلدية للتنمية من أهم الإعانات التي تعتمد عليها بلدية المسيلة في برنامج التنمية المحلية، كما تساهم إعانات صندوق الضمان والتضامن المشترك للجماعات المحلية وكذا إعانات الولاية في التخفيف من الأعباء

التي تتحملها بلدية المسيلة، وفي دراستنا هذه سنحاول معرفة مساهمة الإعانات مجتمعة في برامج البلدية المختلفة.

كما يمكن دراسة تطور مدى تمويل المصادر الخارجية لكل برنامج خلال فترة الدراسة، وإجراء مقارنة بين مختلف البرامج في الشكل الموالي:

شكل رقم (04): بين مدى مساهمة المصادر الخارجية (الإعانات) في برامج التجهيز  
بلدية المسيلة للفترة 2015-2019



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم (02).

من خلال الملحق (02) والشكل رقم 04 يتضح أن حجم الإعانات انخفض سنة 2016 ثم زاد نموها خلال سنتي 2018 و2019، كما أن أكبر نسبة لتمويل برامج البلدية تمثل في التجهيزات المدرسية والرياضية والثقافية (الباب 953) سنة 2015 و2017 وهي عادة ما يكون الجزء الأكبر والممول منها هو الصندوق المشترك للضمان والتضامن المشترك للجماعات المحلية، والشبكات المختلفة (الباب 952) خلال السنوات 2016 و2018 و2019.

إن أكبر نسبة من الإعانات تمثل مخططات البلدية للتنمية PCD وضمن أولويات هذه البرامج بالدرجة الأولى في الشبكات المختلفة والمتمثلة في الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب، والإنارة والتهيئة وصيانة وترميم المدارس الابتدائية، كما أن الإعانات لا تظهر في باب التجهيز الصناعي والحرفي والسياحي وباب المصالح الصناعية والتجارية باعتبار هذان البابان ليسا من أولويات التنمية المحلية، إن نسبة مساهمة الإعانات في تمويل حساب التزويدات (ح10) لم يتجاوز 50% لبرامج بلدية المسيلة خلال فترة الدراسة ماعدا في باب التجهيزات المدرسية والرياضية والثقافية كمساعدة من الدولة للبلدية في تحمل عبء في نفقاتها.

## 5. الخاتمة

من خلال هذه الدراسة التي قمنا بها موضوع "دراسة تحليلية لمساهمة المصادر الداخلية والخارجية لقسم التجهيز في برامج الجماعات المحلية دراسة حالة بلدية المسيلة خلال الفترة 2015-2019" توصلنا إلى النتائج التالية:

➤ إن الفائض المرحل (ح060) لقسم التجهيز لبلدية المسيلة خلال فترة الدراسة يمثل نسبة كبيرة من إيرادات التجهيز، وهذا ما يفسر أن المشاريع التنموية المسجلة بميزانياتها لا تستهلك خلال السنة المالية، لذا وجب عليها تجسيدها ميدانيا لدفع عجلة التنمية المحلية بإقليمها.

➤ إن نسبة الاقتطاع لقسم التجهيز من إيرادات التسيير تمثل الحدود الدنيا والمقدرة بـ10% يؤثر بشكل سلبي على نمط التنمية المحلية بإقليم البلدية وخاصة مع متطلبات المجتمع المحلي المتزايدة من جهة وانخفاض إيرادات قسم التسيير وماله من تأثير على انخفاض إيرادات التمويل الذاتي لقسم التجهيز من جهة ثانية.

➤ يجب على البلدية أن تكون منتجة للمداخل وذلك بتخصيص مشاريع في قسم التجهيز لإنشاء عقارات وأملاك منتجة للمداخل تساهم في إيرادات التسيير، حيث خلال فترة الدراسة لم يتم إنشاء أي مشاريع منتجة للمداخل، وكل إيراداتها موجهة للجانب التنموي فقط.

➤ ما يلاحظ على ميزانية البلدية وجود مشاريع عاجزة (إيرادات عاجزة) ضخمت من مجموع إيراداتها دون تحققها والتي أصبحت تشكل عبء عليها، لذا وجب عليها تسويتها من خلال تخصيص مشاريع لها لإعادة توازن الميزانية، ثم عدم ظهورها ضمن إيرادات الميزانية في السنة الموالية لسنة تسويتها.

➤ على البلدية تحسين طرق تحصيل الإيرادات الجبائية والتي تساهم بشكل كبير في التمويل الذاتي لقسم التجهيز من ميزانيتها.

➤ إن مصادر التمويل الذاتي ومخططات البلدية للتنمية مخصصة في كل أبواب برنامج التجهيز حسب أولويات البلدية في المجالات التنموية الخاصة بها، في حين أن الإعانات الممنوحة من صندوق الضمان والتضامن المشترك للجماعات المحلية، وإعانات الولاية لقسم التجهيز موجهة عادة لباب المدارس الابتدائية.

➤ على العموم فإن التمويل الذاتي لقسم التجهيز لميزانية بلدية المسيلة يساهم في حدود مجال [53,61%-81,76%] من مجموع (ح10 توريدات) إيرادات السنة المالية لقسم التجهيز خلال فترة الدراسة، أي أن بلدية المسيلة تعتمد بشكل كبير على مصادر التمويل الداخلي في تمويل قسم التجهيز، في حين كانت نسبة مساهمة المصادر الخارجية والمتمثلة في الإعانات كانت في حدود مجال [18,24%-46,39%] خلال فترة الدراسة، وضمن هذا المجال تعتبر إعانات صندوق الضمان والتضامن المشترك للجماعات المحلية هي النسبة الأكبر ضمن الإعانات الخارجية في تمويل قسم التجهيز، حيث بلغت نسبة مساهمته من مجموع الإعانات في حدود مجال [45,75%-75,47%]، في حين تمثل إعانات الولاية وإعانات صندوق الضمان والتضامن المشترك للجماعات المحلية نسبة محدودة.

#### 6. قائمة المراجع:

- RAHMANI, C. (2002). Les Finances des communes Algérienne, incertité, déficits et bonne gouvernance. ALGER: GASBAH.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد (12). القانون رقم 07/12 المؤرخ في 21/02/2012 المتعلق بالولاية.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد (12) المادة 157 من القانون 07/12 المؤرخ في 21/02/2012 المتعلق بالولاية.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (37)، المادة 07، القانون رقم 10/11 مؤرخ في 22-06-2012 المتضمن قانون البلدية.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد (10)، المادة 176 من القانون رقم 11/10 المؤرخ بتاريخ 22 جويلية 2011.
- القبيلات، ح. س. (2010). مبادئ الإدارة المحلية. (ط1) عمان، الأردن : دار وائل.
- أوبختي، ن. و بن عزة، م. (2014). مساهمة الوقف في تمويل التنمية المحلية . مجلة البحوث الاقتصادية والمالية. 239, (01)01.
- بلقليل، ن. و بيبصار، ع. (2019). دور الرقابات المالية المسبقة الممارسة على البلديات في ترشيد نفقات الميزانية البلدية "دراسة ميدانية لمجموعة من بلديات ولاية المسيلة". مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية. 102.(02)04.

- بوضياف، ع. (2015). الوجيز في القانون الإداري (ط3) الجزائر : دار الجسور.
- رحماني، ا. (2003). أموال البلديات الجزائرية، الإعتلال، العجز، التحكم الجيد في التسيير. الجزائر : دار القصبه للنشر .
- شنطاوي، ع. خ. (2002). الإدارة المحلية (ط01) عمان، الأردن : دار وائل.
- شيهوب، م. (2005). أسس الإدارة المحلية. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد الحفيظ، ع. (بلا تاريخ). تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة نفقات ولاية تلمسان وبلدية المنصورة. رسالة ماجستير . كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان.
- عوايدي، ع. (2009). دروس في القانون الإداري (ط01) الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.
- قاسم، ج. أ. (2000). أسس التنظيم الإداري المحلي. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية .
- محيو، أ. (2002). محاضرات في المؤسسات الإدارية. ط(02). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

## 7. الملاحق:

ملحق رقم (01): يبين مساهمة المصادر الداخلية في برامج التجهيز لبلدية المسيلة

## خلال الفترة 2015-2019

2019	2018	2017	2016	2015	95 برامج البلدية
21950000	2000000	0	23500000	23000000	البنائيات والتجهيزات الإدارية (الباب 950)
29750000	2000000	1877518	28400000	29480292	مج التزويدات (ح10)
<b>73,78</b>	<b>100,00</b>	<b>0,00</b>	<b>82,75</b>	<b>78,02</b>	النسبة من التزويدات %
17200000	16000000	16000000	35647240	89500000	الطرق (الباب 951)
24404313	20355966	16000000	41193709	91498405	مج التزويدات (ح10)
<b>70,48</b>	<b>78,60</b>	<b>100</b>	<b>86,54</b>	<b>97,82</b>	النسبة من التزويدات %
41500000	39500000	43300000	22209201	106671595	الشبكات المختلفة (الباب 952)
82838603	86848494	44879242	38229892	123867647	مج التزويدات (ح10)
<b>50,10</b>	<b>45,48</b>	<b>96,48</b>	<b>58,09</b>	<b>86,12</b>	النسبة من التزويدات %
8467674	5700000	10300000	9300000	102000000	التجهيزات المدرسية والرياضية والثقافية (الباب 953)
30302371	24424179	20766017	19766017	144997889	مج التزويدات (ح10)
<b>27,94</b>	<b>23,34</b>	<b>49,60</b>	<b>47,05</b>	<b>70,35</b>	النسبة من التزويدات %
0	0	0	0	1000000	التجهيزات الصحية والاجتماعية (الباب 954)
0	3188800	0	0	1000000	مج التزويدات (ح10)
<b>0,00</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>	<b>100</b>	النسبة من التزويدات %
7350000	14917415	24800000	16850795	30126004	التعمير والإسكان (الباب 956)

7350000	15897022	32931722	19304781	41726923	مج التزويديات (ح10)
<b>100,00</b>	<b>93,84</b>	<b>75,31</b>	<b>87,29</b>	<b>72,20</b>	<b>النسبة من التزويديات %</b>
0	0	0	4000000	0	التجهيز الصناعي والحرفي والسياحي (الباب 957)
0	0	0	4000000	0	مج التزويديات (ح10)
<b>0,00</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>	<b>100</b>	<b>0,00</b>	<b>النسبة من التزويديات %</b>
4000000	9500000	1800000	3000000	13000000	المصالح الصناعية والتجارية (الباب 958)
4000000	9500000	1800000	3000000	13000000	مج التزويديات (ح10)
<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>النسبة من التزويديات %</b>

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية المسيلة.

الملحق رقم (02): يبين مساهمة المصادر الخارجية في برامج التجهيز لبلدية المسيلة

خلال الفترة 2015-2019

2019	2018	2017	2016	2015	95 برامج البلدية
7800000	0	1877518	4900000	6480292	البنائيات والتجهيزات الإدارية (الباب 950)
29750000	2000000	1877518	28400000	29480292	مج التزويديات (ح10)
<b>26,22</b>	<b>0,00</b>	<b>100,00</b>	<b>17,25</b>	<b>21,98</b>	<b>النسبة من التزويديات %</b>
7204313	4355966	0	5546469	1998405	الطرق (الباب 951)
24404313	20355966	16000000	41193709	91498405	مج التزويديات (ح10)
<b>29,52</b>	<b>21,40</b>	<b>0,00</b>	<b>13,46</b>	<b>2,18</b>	<b>النسبة من التزويديات %</b>
41338603	47348494	1579242	16020691	17196052	الشبكات المختلفة (الباب 952)
82838603	86848494	44879242	38229892	123867647	مج التزويديات (ح10)
<b>49,90</b>	<b>54,52</b>	<b>3,52</b>	<b>41,91</b>	<b>13,88</b>	<b>النسبة من التزويديات %</b>
21834697	18724179	10466017	10466017	42997889	التجهيزات المدرسية والرياضية والثقافية (الباب 953)
30302371	24424179	20766017	19766017	144997889	مج التزويديات (ح10)
<b>72,06</b>	<b>76,66</b>	<b>50,40</b>	<b>52,95</b>	<b>29,65</b>	<b>النسبة من التزويديات %</b>
0	3188800	0	0	0	التجهيزات الصحية والاجتماعية (الباب 954)
0	3188800	0	0	1000000	مج التزويديات (ح10)
<b>0,00</b>	<b>100</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>	<b>النسبة من التزويديات %</b>
0	979607	8131722	2453986	11600919	التعمير والإسكان (الباب 956)
7350000	15897022	32931722	19304781	41726923	مج التزويديات (ح10)
<b>0,00</b>	<b>6,16</b>	<b>24,69</b>	<b>12,71</b>	<b>27,80</b>	<b>النسبة من التزويديات %</b>
0	0	0	0	0	التجهيز الصناعي والحرفي والسياحي (الباب 957)
0	0	0	4000000	0	مج التزويديات (ح10)
<b>0,00</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>	<b>النسبة من التزويديات %</b>
0	0	0	0	0	المصالح الصناعية والتجارية (الباب 958)
4000000	9500000	1800000	3000000	13000000	مج التزويديات (ح10)
<b>0,00</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>	<b>النسبة من التزويديات %</b>

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية المسيلة.